هل سَيُقبل المصريون على الانتخابات البرلمانية القادمة؟

ورقة سياسات *

د.عدلي أنيس سليمان **

الملخص التنفيذي: Executive Summary

يمثل البرلمان القادم الخطوة الثالثة والأخيرة فى خارطة الطريق السياسية؛ فقد وضِع دستورًا لمصر، وانتخب الشعب رئيسه ولم يتبقى سوى الانتخابات البرلمانية؛ ومن ثم فإن اكتمال هذه الخطوة يحظى بأهمية كبيرة لدى رئيس الجمهورية والحكومة، كما انها موضع ترقب من المجتمع الدولى بل والمتربصين بمصر والطامحين إلى عدم اكتمالها.

ومن ثم كان لا بد من قياس اتجاهات المصريين حول المشاركة فى الانتخابات البرلمانية القادمة، وتحليل المشهد السياسي الحالى للوقوف على أهم دوافع المشاركة وأهم أسباب العزوف عن المشاركة فى الانتخابات لدى البعض.

أما عن الإستراتيجية المتبعة حاليًا فقد يشوبها بعض نقاط الضعف منها عدم استخدام وسائل حديثة فى عملية التصويت، وعدم مراعاة العامل الجغرافى، وعدم مراعاة العامل المُناخى إلى غير ذلك من نقاط الضعف التى قد تؤدى إلى ضعف الإقبال على الانتخابات البرلمانية القادمة، وعلى الرغم من ذلك هناك العديد من نقاط القوة فى الإستراتيجية الحالية لا يمكن إنكارها بأي حال ومنها

* ورقة سياسات مستخرجة من المشروع البحثي "خصائص الناخبين ومدى مشاركتهم فى التحول الديمقراطى فى مصر" بحث ممول من مشروع دعم البحث العلمى فى العلوم الاجتماعية – كلية الآداب – جامعة القاهرة.

** أستاذ الجغرافية البشرية المساعد– بكلية الآداب – جامعة القاهرة.

الإشراف القضائى الكامل، والتأمين الكامل للعملية الانتخابية من قبل الجيش والشرطة إلى غير ذلك من الايجابيات التى سيرد عرضها فيما بعد.

ولعل أهم ما تهدف إليه الورقة هو عرض بعض الاستراتيجيات البديلة التى تشجع الناخبين على المشاركة وتحاشى أي إحجام أو عزوف متوقع عن الانتخابات البرلمانية القادمة. لتكون هذه السياسات البديلة فى متناول صانع القرار ليسترشد بها إذا حازت على قبوله وإذا تأكد من فاعليتها وإمكانية تطبيقها وفقًا لظروف الواقع والتمويل المتاح.

وتوصى الورقة التى بين أيدينا بالأخذ بعدة استراتيجيات بديلة منها وضع وتنفيذ خطة للعمل التثقيفي التوعوى، وضع آلية للتحرى الدقيق عن المرشحين وعدم الاكتفاء بآلية الطعون، وضع آلية لمنع تداول الأخبار الكاذبة عن اللجنة العليا للانتخابات، والأخذ بالوسائل الحديثة للتصويت، ومراعاة العامل الجغرافى والمناخى فى اختيار مقار الانتخاب وتحديد مواعيد الانتخابات، ووضع آلية مناسبة لاتخاذ القرارات تجاه ما يستجد من ظروف أثناء إجراء العملية الانتخابية، ووضع آلية فعالة للتواصل بين رؤساء اللجان العامة والفرعية. وقد ناقشت الورقة العديد من البدائل التى يمكن من خلالها تحقيق وتنفيذ هذه التوصيات.

المقدمة Introduction

فى ظل هشاشة المشهد السياسي والانتخابي وضعف أداء الأحزاب السياسية وعوامل أخرى يُخشى عدم إقبال المصريين على الانتخابات البرلمانية القادمة، ونظرا للمخاطر التى يمكن أن تترتب على ذلك ومنها تشكيل برلمان ضعيف أو مخترق قد يعوق جهود الدولة لمواجهة المخاطر الداخلية والخارجية التى تهدد مصر فى هذه المرحلة الحرجة من عمرها.

وتهدف هذه الورقة إلى إيضاح موقف المصريين من الانتخابات البرلمانية القادمة ومحاولة الإجابة على التساؤل "هل سيُقبل المصريون على الانتخابات

البرلمانية القادمة؟ من خلال نتائج الاستبيان الذى أجرى على عينة كبيرة من الناخبين على مستوى الجمهورية وموزعة جغرافيًّا على كل المحافظات والتى تمت ضمن المشروع البحثى" خصائص الناخبين ومدى مشاركتهم فى التحول الديمقراطى فى مصر "[1].

كما تهدف الورقة إلى وضع المقترحات والتوصيات والبدائل التى تساعد الحكومة على تحفيز المصريين على المشاركة فى الانتخابات البرلمانية القادمة، وتهيئة المناخ المناسب الذى يتيح للناخب اختيار أفضل العناصر والكفاءات ومن ثم تشكل برلمان قادر على العبور بمصر من هذه الفترة الصعبة.

ولعل من أهم النتائج والاستنتاجات أن أهم دوافع مشاركة المصريين فى الانتخابات والاستفتاءات إحساس الناخب بان المشاركة واجب وطنى، فى حين كان هناك عددا من أسباب عدم المشاركة التى دفعت نسبة قد تصل إلى الثلثين من الناخبين إلى عدم المشاركة منها: عدم ثقة الناخب فى العملية الانتخابية، وعدم اهتمام الناخب أصلا بالعملية الانتخابية، وانشغال الناخب بالعمل وكسب الرزق. ومن خلال تحليل المشهد السياسي الحالى أمكن التعرف على أسباب أخرى قد تدفع إلى عدم المشاركة منها: المنافسة الشديدة بين المرشحين، الذاتية وتغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، وترشح بعض المنتمين للنظامين السابق والأسبق قد يؤدى إلى عزوف الشباب، بالإضافة إلى بعض القيود والعقبات الجغرافية والمناخية، وأخيرا عدم استخدام الوسائل الحديثة فى التصويت.

لم تغفل الورقة عن توضيح نقاط الضعف والقوة فى الإستراتيجية الحالية، كما اقترحت العديد من الحلول والاستراتيجيات البديلة التى يمكن لمُتَخِذ القرار المفاضلة بينها. وتتناول الورقة فى الصفحات القادمة العديد من التفاصيل المُهمة

التى لا يجب إغفالها وإلا حدث عزوف عن المشاركة فى الانتخابات الأمر الذى يضر بالمصلحة القومية ويهدد بتشكيل برلمان ضعيف أو مُخترق.

الخلفية Background (وصف المشكلة)

بلغت النسب الفعلية لمشاركة الناخبين فى الاستفتاء على دستور 2014 (33%)، وبلغت النسبة (47,5%) فى انتخابات الرئاسة 2014 والسؤال المهم الآن: هل سيقبل المصريون على الانتخابات البرلمانية القادمة بنفس هذه النسب أم من المتوقع أن تتغير سواء بالزيادة أو النقصان؟ ستحاول الصفحات القادمة ان تجيب على هذا السؤال. بداية نستعرض – من خلال المشروع البحثى "خصائص الناخبين ومدى مشاركتهم فى التحول الديمقراطى فى مصر" اتضح مدى مشاركة الناخبين ودوافع مشاركتهم أو أسباب عزوفهم فى الانتخابات والاستفتاءات السابقة على النحو التالى:

- **شارك نحو ثلث عدد الناخبين فى الانتخابات السابقة** (وفقًا لعينة الدراسة). ووفقًا للدوائر الانتخابية الكبرى الأربع[2] التى حددها قانون تقسيم الدوائر يلاحظ أن الناخبين الذين شاركوا فى الانتخابات السابقة بلغت نسبتهم حوالى 35% فى كل الدوائر باستثناء دائرة غرب الدلتا التى بلغت نسبة ناخبيها المشاركين 30%. انظر الشكلين (1) و(2) و(ملحق 1)
- **الإحساس بأن المشاركة فى الانتخابات واجب وطنى هو أهم أسباب المشاركة:** نحو 68% من الناخبين دفعهم للمشاركة الواجب الوطنى، فى حين دفع 12% منهم ثقتهم فى العملية الانتخابية، ودفع نسبة مماثلة منهم منع وصول تيار معين إلى الحكم، فى حين مثلت الدوافع الأخرى 7%. وعلى مستوى الدوائر الانتخابية ارتفعت نسبة الناخبين الذين دفعهم الإحساس بأن الانتخابات "واجب وطنى" فى كل الدوائر حيث زادت عن 63%، وإن ارتفعت نسبتهم فى شرق الدلتا لتصل إلى 78%. وعلى مستوى

المحافظات جاء دافع الواجب الوطنى فى مقدمة الدوافع بكل المحافظات ولم تنخفض نسبة من اثر فيهم هذا الدافع عن 55% فى أيًّا من محافظات الجمهورية، انظر شكل رقم (3).

- **جاءت عدم ثقة الناخب فى العملية الانتخابية فى مقدمة اسباب عدم المشاركة** بالنسبة للناخبين الذين عزفوا عن المشاركة فى كل او بعض الانتخابات أو الاستفتاءات السابقة حيث مثلت 33%، فى حين جاء عدم اهتمام الناخب بالعملية الانتخابية فى المرتبة الثانية بنسبة 12%. وتأثر نحو 5% من الناخبين بالعمل وكسب الرزق، فى حين تأثر نحو 4% بالزحام الشديد، ومنعت ضرورة السفر إلى الموطن الانتخابي 1,2% من الناخبين، ومن الواضح ان هذه الصورة الذهنية لدى الناخب والتى تشكلت فى ظل الأنظمة السابقة لازالت تسيطر على نسبة ليست قليلة منهم. وعلى مستوى المحافظات اتضح أن نسبة مرتفعة من الناخبين العازفين عن المشاركة بسبب عدم الثقة فى العملية الانتخابية يتركزون فى الشرقية والبحر الأحمر، فى حين انخفضت نسبتهم جدا فى دمياط والبحيرة والوادى الجديد.
- **المنافسة الشديدة:** يمكن أن يضاف إلى الأسباب التى قد تؤدى إلى عزوف بعض المصريين عن المشاركة المشهد السياسي الغير واضح، والمنافسة الشديدة على مقاعد البرلمان القادم بين الأحزاب ورجال الأعمال والطامحين وأصحاب المصالح والموالين للجماعة الإرهابية أو لدول تعمل ضد المصلحة الوطنية؛ الأمر الذى يزيد الوضع ارتباكًا مما يفقد الناخب القدرة على اتخاذ القرار الصائب، وقد يؤدى ذلك أيضًا إلى شعور الناخب بأن الأمر لا يعدو كونه حرب مصالح فيعزف عن المشاركة.
- **ظهور بعض رموز النظامين السابقين قد يؤدى إلى عزوف الشباب:** على الرغم من تبنى كثير من الأحزاب وأصحاب الرأي فكرة أن من لم يثبت

فساده قضائيا لا مانع من التعامل معه وعدم مهاجمته الأمر الذى جعل كثير من الأحزاب وعلى رأسهم حزب المصريين الأحرار الاستعانة بعدد كبير من رجال النظام الأسبق ويحاول المنافسة على عدد يزيد عن 200 مقعد اعتقادا من قياداته بان رجال ذلك النظام لهم شعبية وقدرة على حشد الأصوات بأساليب مختلفة، إلا ان الكثير من الشباب يرى أن هناك الكثير ممن كانوا فاسدين ومفسدين وحققوا مبالغ طائلة لم ينالوا جزائهم وأنهم استطاعوا بوسائل عديدة التخفى والهروب من العدالة.

- **العامل المناخى والجغرافى:** يلعب المناخ دورا كبيرا فى مدى إقبال الناخبين على المشاركة وقد اتضح ذلك بجلاءٍ فى الانتخابات الرئاسية السابقة (2014) حيث أدى الارتفاع الشديد فى درجات الحرارة إلى عزوف كثير من الناخبين عن المشاركة لاسيما كبار السن. يضاف إلى ذلك عامل الموقع النسبي للجنة الانتخابات بالنسبة لمكان إقامة الناخب حيث أدى حرص اللجنة العليا للانتخابات على تخفيض عدد الناخبين فى كل صندوق إلى زيادة عدد اللجان الانتخابية وأيضا عدد المدارس التى تستخدم كمقار لتلك اللجان الأمر الذى يؤدى إلى بعد المسافة بين مكان إقامة الناخب ومقر اللجنة الانتخابية.
- **رحلة العمل اليومية:** تؤدى أيضا إلى عدم استطاعة بعض الناخبين من الإدلاء بأصواتهم حيث يمكن أن يكون الناخب من جنوب لقاهرة مثلا (من سكان حلوان) ويعمل فى شمال القاهرة أو فى أيا من مدن القاهرة الكبرى أو بالمدن الجديدة (لاسيما العاملين فى مجال الإنشاءات) ويزيد من صعوبة المشكلة أن نسبة ليست قليلة منهم يعملون لدى القطاع الخاص (ولا يسمح لهم بمغادرة العمل فى وقت مبكر ليستطيعوا الوصول إلى مقر إقامتهم والإدلاء بأصواتهم) وقد يتأثر بهذا العامل نحو 5% من الناخبين.

- **ضرورة السفر إلى الموطن الانتخابي:** ويتمثل هذا العامل فى حوالى 2% من الناخبين.
- **عدم اهتمام الناخب بالعملية الانتخابية:** يمثل 12% من الناخبين الذين لم يشاركوا فى الانتخابات والاستفتاءات السابقة، وهى نسبة كبيرة تسترعى الانتباه وتدفع نحو تحليل أسبابها.

التحليل: Analysis

فى ظل السياسة الحالية للتعامل مع مسألة الانتخابات لا يمكن انكار الكثير من الايجابيات ومنها على سبيل المثال ما يلى:

- الإشراف القضائى الكامل
- التغلب على مشكلة الزحام داخل مقار اللجان الانتخابية – وإن كان الحل قد أدى إلى مشكلة أخرى ألا وهى بُعد المسافة بين محل إقامة الناخب ومقر اللجنة الانتخابية.
- زيادة درجة التأمين للجان الانتخابية سواء للعنصر البشرى(القائمين على العملية الانتخابية و الناخبين) أو للأوراق وصناديق الانتخابات.

ولكن نتج عن هذه السياسة بعض أسباب عدم المشاركة ومنها ما يلى:

- عدم التركيز على إزالة الصورة الذهنية السلبية عن عدم الثقة فى العملية الانتخابية (33% من جملة العازفين عن المشاركة).
- عدم الأخذ بالوسائل والآليات التى تحفز الناخب على الاهتمام بالعملية الانتخابية (12% من جملة العازفين عن المشاركة).
- عدم صياغة آلية تسهل للناخب الإدلاء بصوته دون أن يؤثر ذلك على كسبه لرزقه اليومى؛ خاصة لدى الفئات العمالية البسيطة مثل العمالة المؤقتة، والعمالة اليومية. (5% من جملة العازفين عن المشاركة)

- آلية التخفيف من الزحام كان لها مردود سلبي حيث أدت إلى بُعد المسافة بين مكان الإقامة والمقر الانتخابي، كما أعطت انطباع بعدم إقبال الناخبين بشكل عام على الانتخابات.
- تخصيص لجنة واحدة للمغتربين كحل للتغلب على مشكلة سفر الناخبين إلى الموطن الانتخابي لم تكن مناسبة لانها أدت إلى تكدس الناخبين من ناحية وبعد المسافة بين مكان إقامة كثير من الناخبين المغتربين ومقر لجنة المغتربين؛ ولذلك ظهرت هذه اللجان وكأنها اللجان التى تحظى بإقبال الناخبين فى حين ظهرت اللجان العادية وكأنها تحظى بعدم الإقبال.
- عدم اتخاذ إجراءات واضحة نحو التحرى والكشف عن المتقدمين للترشح والاكتفاء بمجرد عرض كشوف المرشحين وتلقى الطعون.
- عدم اخذ العامل الجغرافى والمناخى فى الحسبان عند تحديد مواعيد الانتخابات (الجدول الزمنى) وعدم مراعاة عامل بُعد مكان إقامة الناخب عن مقر اللجنة الانتخابية عند التوزيع الجغرافى للمدارس.
- كثرة عدد المدارس يؤدى إلى إرهاق القائمين على التأمين (الجيش والشرطة)، لذا فالأمر يحتاج إلى المزيد من الخبرة الجغرافية، سواء فى التوزيع الجغرافى للجان أو فى مسائل أخرى كثيرة منها على سبيل المثال قانون تقسيم الدوائر.
- عدم اتخاذ موقف تجاه العاملين فى القطاع الخاص بحيث يتم صرف العاملين فى موعد مبكر يسمح لهم بالإدلاء بأصواتهم.

التحليل الرباعى SWOT Matrix

	مُفيد Helpful	مُضر Harmful
داخليا Internal	**عناصر القوة Strengths** • الإشراف القضائى • توفير الموارد المادية والبشرية اللازمة • توفير الموارد اللوجستية • زيادة درجة تأمين اللجان	**نقاط الضعف weaknesses** • عدم إزالة الصورة الذنية السيئة عن نائب الخدمات • عدم الأخذ بالوسائل الحديثة فى عملية التصويت • عدم وجود خطة لتحفيز الناخبين على المشاركة وترك الأمر للقنوات الخاصة بما فيها من هواه وبما لها من توجيه الأمر الذي يكون له مرود سلبى لاسيما على الشباب • عدم وضع إلية لإزالة عدم الثقة لدى بعض العازفين من الناخبين • عدم وضح عقوبات واضحة وسريعة لوسائل الإعلام التى تنشر أخبار كاذبة عن الانتخابات واللجنة العليا للانتخابات • عد تسهيل عملية الإدلاء بالصوت سواء للعمالة اليومية أو للمغتربين. • عدم التأكد من صحة بيانات المتقدمين للترشح ماليًا وسياسيًا وعمليا • عدم اخذ العامل الجغرافى والمناخى فى الاعتبار عند التخطيط للعملية الانتخابية • عدم توفير الظروف المناسبة لتصويت العاملين فى القطاع الخاص. • اتخاذ قرارات غير مناسبة أثناء إجراء الانتخابات مثل زيادة عدد أيام الانتخاب أو ساعاته ....الخ

المخاطر / التحديات Threats • عزوف الناخبين المغتربين • عزوف المتشككين فى العملية الانتخابية • نشر أخبار كاذبة تؤثر على قرار الناخب • توجيه الناخبين منبعض وسائل الإعلام الخاص المملوكة لرجال الأعمال • دخول عناصر مشكوك في انتمائها وفى تاريخها السياسي إلى مجلس النواب • تحكم بعض رجال الأعمال والموالين لبعض الدول الأجنبية فى مجلس النواب القادم • استمرار فكرة نائب الخدمات فى ذهن الناخب قد تؤدى إلى نجاح عناصر غير مؤهلة • استخدام الرشاوى الانتخابية والمال السياسي.	**الفرص Opportunities** • تشجيع الناخبين على المشاركة لتحقيق اكبر نسبة حضور ممكنة • تثقيف وتوعية الناخبين لحثهم على المشاركة ومساعدتهم بالمعلومات لاختيار العناصر الوطنية • الوصول بخارطة الطريق إلى بر الأمان بتشكيل مجلس نواب قوى يضم كفاءات سياسية وعلمية وفنية من العناصر الوطنية وليس من المنتفعين والمأجورين والداعمين لأجندات خارجية	**خارجيًا External**

السياسات البديلة Policy Options

1- العمل التثقيفي التوعوى: ويرتكز على

- الإفصاح المستمر والمتكرر عن الإجراءات التى تتخذها اللجنة العليا للانتخابات بشكل يزيل الشكوك فى العملية الانتخابية والموجودة لدى البعض
- عمل حملة لتوعية المواطنين بما يلي:

- أهمية وخطورة مجلس النواب القادم
- إزالة فكرة نائب الخدمات من ذهن الناخب وتوضيح ان هذه الخدمات إنما هى مسئولية المجالس المحلية
- التأكيد على أهمية اختيار مرشحين وطنيين والتحذير ممن يقدمون رشاوى انتخابية أو يتاجرون بالدين بأساليب ومسميات جديدة
- من السهل أن يقال للناخب "أحسن الاختيار" ولكن الأهم هو الاستعانة بمتخصصين رفيعي المستوى لتوعية الناخبين بكيفية الاختيار وكيفية تحديد نقاط القوة والضعف فى كل مرشح.

ويمكن تحقيق ذلك من خلال احد البدائل التالية

البديل الأول: من خلال البرامج التلفزيونية ووسائل الإعلام المقروءة.

البديل الثانى: الندوات والمؤتمرات والقوافل التوعوية.

البديل الثالث: عمل كتيب أو مطوية بسيطة جدا يطبع منها ملايين النسخ.

ويميل الباحث إلى البديلين الأول والثالث.

2- التحرى الدقيق عن المرشحين ونشر بياناتهم على الناخبين:

- التحرى عن المرشحين وعدم الاكتفاء بعرض قوائم المرشحين ثم قبول الطعون عليهم- لا سيما فيما يخص التاريخ السياسي السابق وإقرار الذمة المالية؛ حتى يعلم كل من ينتوى الترشح انه سيخضع للتحرى الدقيق سياسيا وماليا.

- يقوم كثير من المرشحين بتضليل الناخبين وذلك بوسائل عديدة منها استخدام ألقاب غير واقعية مثل (مستشار، استشاري، دكتور، لواء .....إلى غير ذلك) لذا يجب مواجهة ذلك بحزم
- بعد الانتهاء من عملية التحرى وقبول المرشحين يفضل نشر معلومات عن المرشحين فى كتيب للناخبين فى كل دائرة وكذلك يمكن طباعتها فى شكل بوسترات وتعلق فى أماكن واضحة بمقار الانتخاب لتساعد الناخب على اتخاذ القرار السليم.

3- منع تداول الأخبار الكاذبة عن العملية الانتخابية أو عن اللجنة العليا للانتخابات : من خلال

- وضع عقوبات رادعة وسريعة على من يقوم بذلك أفراد أو مؤسسات
- الإعلان عن من قام بنشر أخبار كاذبة وما وقع عليه من عقوبات
- توجيه المواطنين إلى مصدر معين يستقون منه البيانات مثل موقع اللجنة العليا لانتخابات (وهذا قائم بالفعل) لكن يفضل استخدام القنوات الرسمية فى مواعيد محددة ومعلنة لنشر أخبار اللجنة والانتخابات

(ويفضل الباحث البديل الأول أو البديلين معا)

4- الأخذ بالوسائل التكنولوجية الحديثة

من اجل تسهيل عملية الإدلاء بالصوت سواء بالنسبة للعمالة البسيطة او المغتربين وذلك من خلال احد أنواع أنظمة التصويت الإلكترونية The types of e-voting systems من خلال استخدام آلات تصويت التسجيل الإلكتروني المباشر

Direct recording electronic (DRE) voting machines

وهى تعتمد على التسجيل المباشر للصوت وتستخدم نوعين من الماكينات

- الأولى تعتمد على التسجيل الالكتروني فقط بدون وجود أي دليل مادي أو ورقى على الأصوات
- وهناك ماكينات تسجل الكترونيا وتقوم بطباعة استمارة تكون دليل مادى على الأصوات.

ويفضل الباحث استخدام النوع الثانى بحيث تسجل النتائج الكترونيا مع وجود دليل مادى على التصويت حتى لا يتشكك البعض من ذلك، ويمكن فرز استمارات الانتخاب المطبوعة بحسب رقم اللجنة الرئيسية والفرعية فيما بعد وإرسالها لتحفظ ضمن أوراق اللجان الأصلية للناخبين.على أن يتم استخدام خاصية منع الناخب من تكرار التصويت فى لجان مختلفة ويمكن عمل ذلك بسهولة فى حالة الربط الجيد بين اللجان من خلال شبكة محلية

5- مراعاة العامل الجغرافى والمناخى فى اختيار مواقع اللجان الانتخابية ومواعيد الانتخابات

ويمكن مراعاة البدائل التالية:

البديل الأول: تقليل عدد المدارس بقدر الإمكان مع زيادة عدد اللجان فى كل مدرسة وذلك لتقريب المسافة بين مقر إقامة الناخب ومقر اللجنة الانتخابية.

البديل الثانى: استمرار عدد المدارس (كما هو الحال الآن) مع توفير وسائل انتقال مجانية او بمقابل بسيط لنقل الناخبين، ويمكن الاستعانة برؤساء الأحياء والمدن والقرى لتحديد أماكن التجمع المناسبة والتى تحقق التوسط الجغرافى.

ويفضل الباحث البديل الأول لأنه سيعبر عن الإقبال الحقيقي على الانتخابات وفى كلا الحالتين يفضل زيادة عدد المدارس فى المحافظات الحدودية والكبيرة المساحة نظرا لقلة عدد السكان وتوزيعهم المخلخل. ومن ثم لا يجب تطبيق قواعد عدد الناخبين فى كل صندوق وكل لجنة على كل لجان الجمهورية بدون استثناء بعض المحافظات الكبيرة المساحة قليلة السكان لما لها من خصوصية جغرافية.

6- مراعاة العامل المناخى: فى تحديد مواعيد الانتخابات وفى ساعات عمل اللجان ويقدم الباحث البدائل التالية:

البديل الأول: يفضل عمل الانتخابات بشكل عام فى الاعتدالين (الخريف والربيع)[3] ويفضل الخريف للبعد عن نوبات رياح الخماسين والتى تحدث فى فصل الربيع وكذلك تتعرض بعض المحافظات إلى السيول فى فصل الربيع. علما بان هذه التوقيتات ترتبط بوجود الأسر واستقرارها بعيد عن الصيف حيث

موسم الأجازات والارتفاع الشديد فى الحرارة، أيضا يعيب إجراء الانتخابات فى فصل الشتاء انخفاض درجات الحرارة وتعرض مصر خلال هذا الفصل إلى نوبات من الانخفاضات الجوية التى تسير من الغرب إلى الشرق بمحاذاة ساحل البحر المتوسط وتؤدى إلى سقوط الأمطار وعدم الاستقرار فى الطقس.

البديل الثانى: وفى حالة الاضطرار إلى عمل الانتخابات فى الصيف أو الشتاء،

- ففى **فصل الصيف** يقترح ان تفتح اللجان فى بعض المحافظات فى وقت مبكر جدا وغلقها فى وقت متأخر مع إمكانية غلقها فى الفترة بين الساعة الواحدة ظهرا إلى الساعة الخامسة مساءً (أى تفتح من 7 ص إلى 1 ظ، ومن 5م إلى 11م) لاسيما فى محافظات جنوب مصر حيث ترتفع الحرارة بالاتجاه جنوبا.
- وفى حالة إجراء الانتخابات فى فصل الشتاء فيفضل إجرائها فى فترة متواصلة من 8 ص إلى 8 مساءً

❖ **وفى كل الحالات** لابد من تواصل اللجنة العليا للانتخابات بهيئة الأرصاد الجوية للاسترشاد برأيها حتى لا تتم الانتخابات فى أيام يسودها طقس غير مستقر أو موجات حارة إلى غير ذلك من الظروف التى قد تؤدى إلى إعاقة عملية المشاركة فى الانتخابات.

7- **وضع آلية لاتخاذ القرارات اللازمة للتعامل مع ما يستجد من ظروف أثناء إجراء الانتخابات:** من خلال البدائل التالية:

البديل الاول: تشكيل لجنة استشارية للجنة العليا للانتخابات من تخصصات مختلفة (أكاديمية، أمنية، قضائية، فنية) لاتخاذ القرارات المناسبة لعلاج أية مشكلات قد تظهر أثناء إجراء العملية الانتخابية

البديل الثانى : تشكيل لجنة لدراسة كل العقبات والمشكلات التى ظهرت أثناء العمليات الانتخابية السابقة واقتراح آليات لعدم تكرارها ، ثم تجهيز دليل باهم العقبات أو المشكلات التى قد تحدث أثناء الانتخابات واهم الوسائل المناسبة لعلاجها والتعامل معها، فمثلا أن يكون هناك بدائل مسبقة لنقل اللجان فى حالة حدوث أية مخاطر طبيعية أو بشرية بعد البدء فى عملية الانتخاب.....الخ ويفضل أن يكون هناك دليلا للقضاة والإداريين المشاركين فى إدارة الانتخابات يشتمل على التعليمات الخاصة باللجان وكيفية التعامل مع المشكلات التى قد تطرأ فى أي لجنة.

ويفضل الباحث البديل الأول مع استخدام "دليل إدارة العملية الانتخابية" للقضاة والقائمين على العملية الانتخابية؛ ليسهل ويوحد عملية التعامل مع المشكلات

8- وضع آلية للتواصل بين اللجان :

البديل الأول: التليفونات الثابتة والتليفونات المحمولة بشبكات مختلفة.

البديل الثاني استخدام أجهزة لا سلكية.

ويفضل الباحث استخدام البديلين وفقا لظروف كل محافظة وما بها من تغطية لخدمات الاتصال.

الخرائط والملاحق

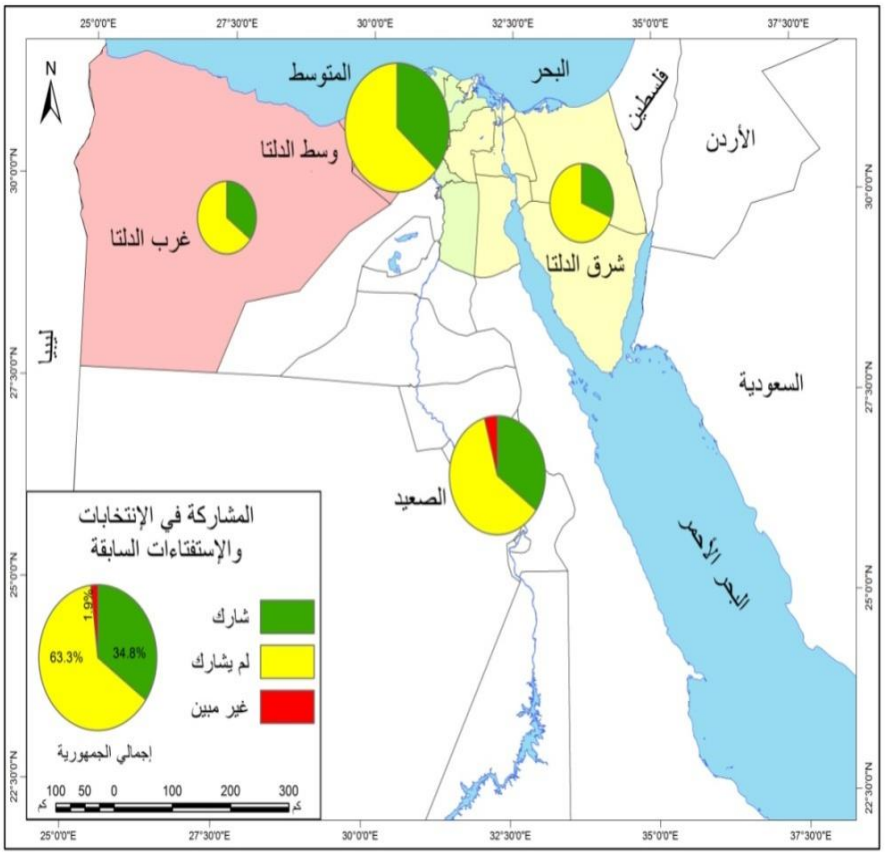

(شكل 1)

مشاركة الناخبين فى الانتخابات والاستفتاءات السابقة على مستوى الدوائر

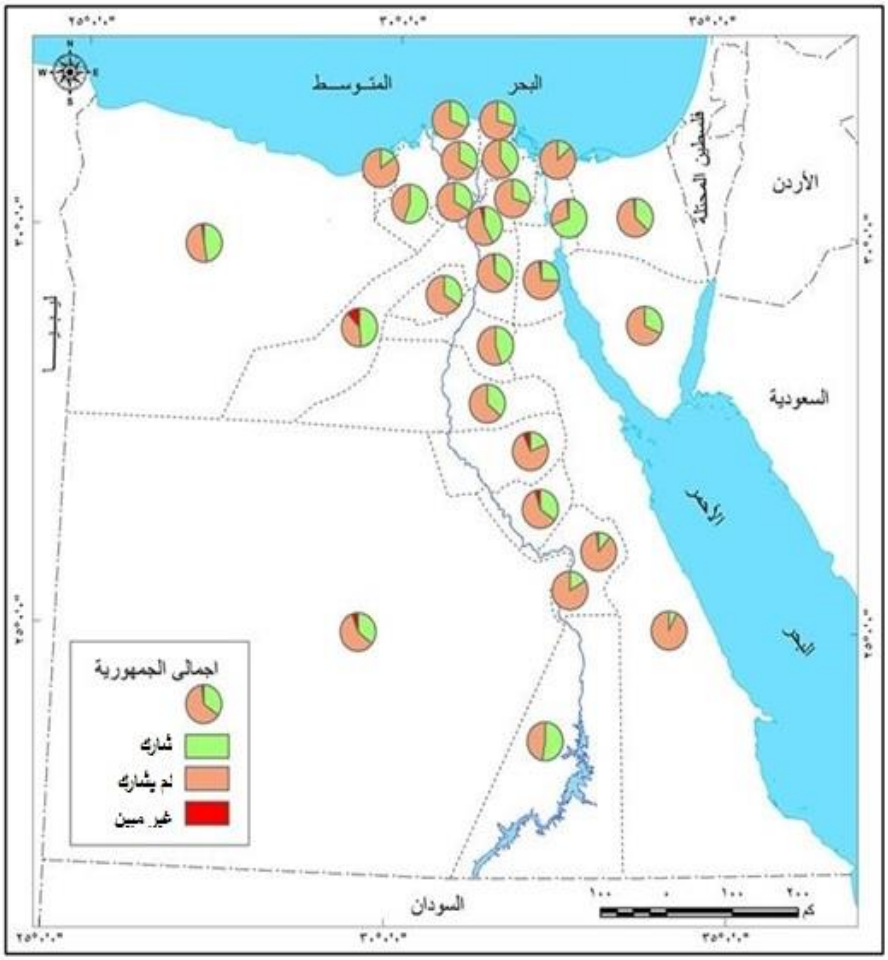

(شكل2)

مشاركة الناخبين فى الانتخابات والاستفتاءات السابقة على مستوى المحافظات

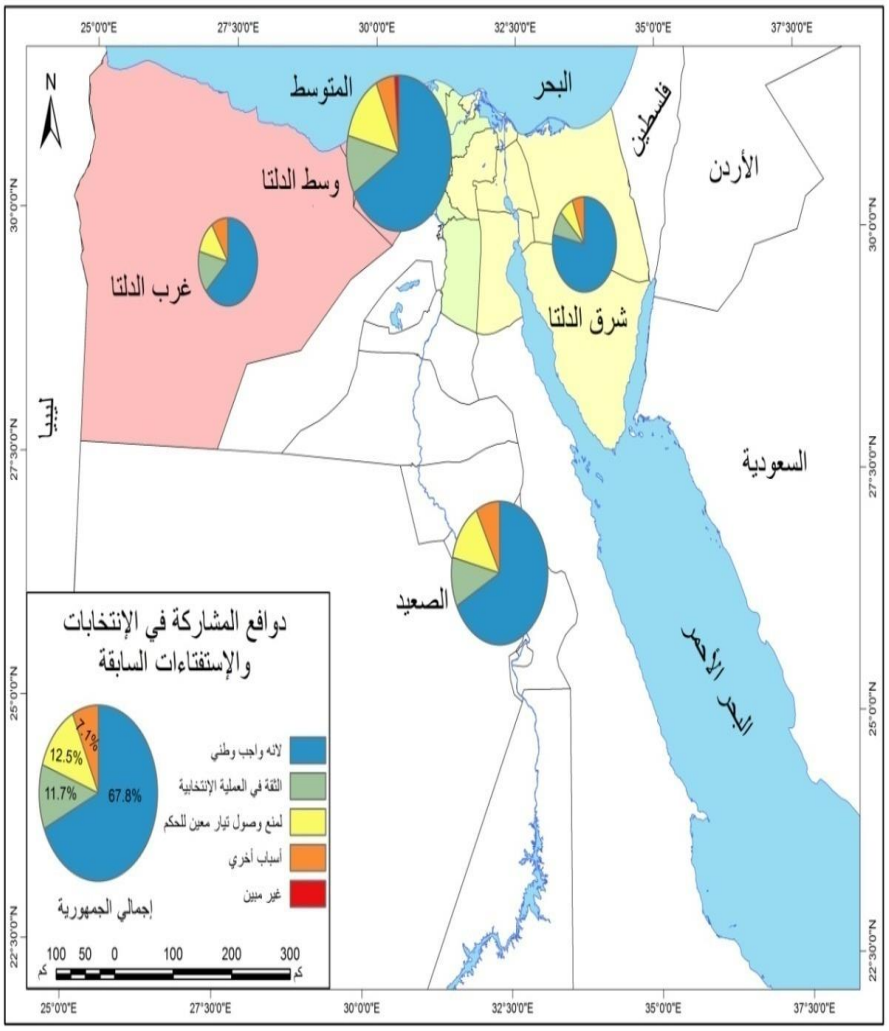

شكل (3)

دوافع المشاركة فى الانتخابات والاستفتاءات السابقة

ملحق (1)

المشاركة فى الانتخابات والاستفتاءات السابقة

المحافظة	شارك	%	لم يشارك	%	غير مبين	%	جملة
اسوان	84	52.5	76	47.5	0	0.0	160
اسيوط	48	18.8	190	74.2	18	7.0	256
الاسكندرية	81	14.8	468	85.2	0	0.0	549
الاسماعيلية	72	69.2	30	28.8	2	1.9	104
الاقصر	22	16.2	114	83.8	0	0.0	136
البحر الأحمر	3	7.1	39	92.9	0	0.0	42
البحيرة	290	55.6	232	44.4	0	0.0	522
الجيزة	338	48.4	274	39.3	86	12.3	698
الدقهلية	240	39.3	370	60.7	0	0.0	610
السويس	24	25.5	68	72.3	2	2.1	94
الشرقية	204	29.8	480	70.2	0	0.0	684
الغربية	166	32.9	339	67.1	0	0.0	505
الفيوم	103	33.9	201	66.1	0	0.0	304
القاهرة	376	35.3	672	63.2	16	1.5	1064
القليوبية	198	41.8	258	54.4	18	3.8	474
المنوفية	170	33.0	345	67.0	0	0.0	515
المنيا	160	36.4	280	63.6	0	0.0	440
الوادى الجدي	18	35.3	30	58.8	3	5.9	51
بنى سويف	100	44.4	125	55.6	0	0.0	225
بورسعيد	22	13.2	145	86.8	0	0.0	167
جنوب سيناء	7	31.8	15	68.2	0	0.0	22
دمياط	48	29.6	114	70.4	0	0.0	162
سوهاج	126	35.0	216	60.0	18	5.0	360
شمال سيناء	22	36.7	37	61.7	1	1.7	60
قنا	30	10.9	240	87.3	5	1.8	275
كفر الشيخ	94	31.3	206	68.7	0	0.0	300
مطروح	18	47.4	19	50.0	1	2.6	38
جملة	3064	34.8	5583	63.3	170	1.9	8817

هوامش الدراسة:

(1) بدعم من "مشروع دعم البحث العلمى فى العلوم الاجتماعية" بكلية الآداب، جامعة القاهرة.

(2) وسط وجنوب الدلتا، وشرق الدلتا، وغرب الدلتا، وشمال ووسط وجنوب الصعيد.

(3) يمتد الخريف من 23 سبتمبر إلى 21 ديسمبر. ويمتد الربيع من 21 مارس إلى 22 يونيو.